جمعية التنمية الزراعية
(الإغاثة الزراعية)

2018
التقرير السنوي

العناوين

الضفة الغربية شعفاط – القدس

ص ب 25128– شعفاط – القدس

Email: parc@pal-arc.org - Email: parc@parc.ps

www.pal-arc.org www.parc.ps

غزة

ص ب 225 غزة

Email: parc-arc-gaza@pal-arc.org - Email: parc-gaza@parc.ps

الفرع	تلفون	فاكس
المقر الرئيسي – رام الله	02-2963840	02-2963850
المقر الرئيسي غزة	08-2805040	08-2805039
مكتب رام الله	02-2952650	02-2952650
مكتب القدس	02-5833818	02-5831898
مكتب اريحا	02-2327296	02-2327298
مكتب سلفيت	09-2515220	09-2515220
مكتب الزبابدة	04-2510461	04-2510461
مكتب نابلس	09-2380912	09-2380912
مكتب طولكرم	09-2675944	09-2675944
مكتب عزون	09-2900874	09-2900874
مكتب الخليل	02-2294585	02-2290288
مكتب بيت لحم	02-2770812	02-2750388

من نحن

الرؤية :

مؤسسة ريادية وطنية الهوية إقليمية التوجه ملتزمة بقضايا الريف والزراعة، التحرر الوطني، والعدالة الاجتماعية.

الرسالة:

نحن مؤسسة وطنية تنموية تعمل لتنمية القطاع الزراعي وتعزيز صمود المزارعين والوصول إلى الفئات الفقيرة والمهمشة وأطرها، وحشد وتطوير طاقات سكان الريف لتمكينهم من السيطرة على مصادرهم، وذلك من خلال طاقم متميز ومتطوعين منتمين لمجتمعهم في إطار برامج ريادية وممارسات إدارية وفنية عصرية وشفافة لبناء مجتمع فلسطيني حر وديمقراطي تسوده قيم العدالة الاجتماعية.

الهدف التنموي :

الوصول إلى ريف فلسطيني قوي محصن بقطاعه الزراعي ومعزز بالسيادة.

السادة اعضاء مجلس الادارة

الاسم	المنصب	المنطقة
ناصر ابو العطا	رئيس المجلس	غزة
محمد بريغيث	نائب الرئيس	رام الله
عبد الرحمن التميمي	امين الصندوق	رام الله
محمد الناقة	نائب امين الصندوق	غزة/ خانيونس
ناصر الفار	امين السر	غزة
منال الشمالي	عضو	غزة/ جباليا
خليل قنقر	عضو	بيت جالا
هاشم براهمة	عضو	رام الله
احلام الخضير	عضو	نابلس
سميح محسن	عضو	نابلس
محمود ابو عجينة	عضو	غزة/ بيت لاهيا
غسان غانم	عضو	طولكرم
اسمى العطاونة	عضو	الخليل

السادة اعضاء لجنة الرقابة

الاسم	المنصب	المنطقة
سامي داود	عضو	نابلس
سلام الزاغة	عضو	نابلس
ساهر صرصور	عضو	سلفيت
أحمد عاشور	عضو	غزة

الفهرس

1 **الفصل الأول**
رسالة مجلس الأدارة 6

2 **الفصل الثاني**
اطلاله على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت عام ٢٠١٨ 11

3 **الفصل الثالث**
الملخص التنفيذي 21

4 **الفصل الرابع**
المواقع المستهدفة والفئات المستفيدة 30

5 **الفصل الخامس**
شركات وتحالفات وتعاونيات 34

6 **الفصل السادس**
نماذج مميزة لعام ٢٠١٨ 38
برنامج تدريب المهندسين الزراعيين 39
لجان الحماية المجتمعية 41
المؤسسة الاجتماعية 42

7 **الفصل السابع**
قصص نجاح 43

8 التقرير المالي 48

رسالة مجلس الادارة

الفصل الاول

رسالة مجلس الادارة

بالرغم من التحديات الكبيرة التي مرت على الشعب الفلسطيني خلال العام 2018، والتي كان أبرزها الحديث عما يسمى صفقة القرن، وآثارها السلبية على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، على كل مركبات الشعب الفلسطيني من سلطة وحكومة ومؤسسات أهلية وقطاع خاص، مما أدخل كل الإقليم في أزمة جديدة ومتشابكة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الأول والداعم الأبرز لحكومة الاحتلال الإسرائيلي.

استمرت الإغاثة الزراعية الفلسطينية بعملها الدؤوب والمثابر كمؤسسة مجتمع اهلي فلسطيني، متخصصة في مجال الزراعة والتنمية الريفية المستدامة، وكرافعة من روافع المجتمع المدني الفلسطيني، وقائدة لكثير من الأنشطة والأحداث التي تتعلق بالتأثير الإيجابي على السياسات الوطنية بشكل عام، وعلى السياسات الزراعية والريفية بشكل خاص.
تميز عام 2018، بالتركيز واستهداف مدينة القدس بعدة مشاريع رائدة وتنموية، كان أبرزها مشروع الشباب المقدسي، الممول من الصندوق العربي والتعاون، والذي قدم فيه أكثر من (80) منحة للشابات والشبان المقدسيين بمبلغ يقدر (1.3 مليون دولار)، كما كان للأغوار ولقطاع غزة نصيبٌ كبيرٌ في التركيز والاستهداف.

أنهت الإغاثة الزراعية في العام 2018، خطتها الاستراتيجية، الممتدة من العام 2014-2018، وبدأت بإعداد الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2019-2022، لتشكل معلماً إضافياً ونقلة نوعية في عمل الإغاثة الزراعية، ومواكبة كل التطورات الإيجابية التي حصلت على قطاع الزراعة والتنمية الريفية، مع الاحتفاظ العميق بالخبرات المتراكمة على مدار العقود الماضية، والحفاظ على جذورها العميقة في الريف الفلسطيني، المنحازة دائماً لصغار المزارعين والمزارعات واشتراكها لدعم القطاع الخاص الذي يقدم الخدمات ويضيف الاحتياجات النوعية والكمية لصالح صغار المزارعين.

أما بالنسبة لقطاع غزة، فما زال يحظى بالاهتمام الأكبر لعمل المؤسسة، من خلال رصد الميزانيات والأنشطة النوعية لصالح غزة، والحفاظ على المؤسسة بشكل موحد على مستوى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وعدم التأثر بعملية الانقسام.

توجهات العام 2019:

استكمال الخطة الاستراتيجية للأعوام 2019-2022.

1. التفاعل مع مخرجات تقييم المؤسسة.
2. الاهتمام بالعمل التعاوني.
3. الاهتمام بتطوير فكرة مسرعة الأعمال بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص.
4. زيادة عضوية الهيئة العامة.
5. تطوير ملف ممتلكات المؤسسة.
6. التعاون والتنسيق مع المؤسسات الشريكة والمملوكة.
7. استمرار التركيز على مدينة القدس وقطاع غزة ومناطق (C).

ملخص لأهم القضايا التي عالجها مجلس الإدارة خلال العام 2018:

1. تم عقد 13 جلسة لمجلس الإدارة خلال 2018
2. الإشراف على التقييم الشامل لأعمال المؤسسة خلال العقد الأخير.
3. إقرار التقارير المالية والإدارية للعام 2017.
4. إقرار خطة المؤسسة للعام 2018.
5. إطلاق عملية التخطيط الاستراتيجي للأعوام 2019-2022.
6. إجراء تعديلات وتطويرات على الهيكلية، واستحداث منصب نائب المدير العام.
7. تسيير عمل المؤسسة بعد استقالة المدير العام.
8. إجراء تغييرات في مناصب الإدارة العليا في المؤسسة.
9. تفعيل لجنة العضوية في الهيئة العام، والاتفاق على توسيع العضوية في الدورة القادمة.
10. تفعيل لجنة الممتلكات، وطرح أفكار جديدة بخصوص إدارة الممتلكات.
11. تصويب العلاقة مع الشركات المملوكة للإغاثة الزراعية (شركة الريف للاستثمار والتسويق الزراعي، شركة ريف للتمويل الصغير).
12. إعادة بناء العلاقة مع الشركاء (جمعية تنمية الشباب، جمعية تنمية المرأة الريفية، اتحاد المزارعين الفلسطينيين).
13. مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في عدد من الأنشطة الجماهيرية والميدانية.
14. تمثيل المؤسسة في عدد من المحافل المحلية والاجتماعات واللقاءات الرسمية والفعاليات.
15. المشاركة والإشراف على العطاءات الكبيرة، والتي تقع تحت مسؤولية مجلس الإدارة.
16. المشاركة في احتفالات المؤسسة بمناسبة مرور خمسة وثلاثين عاماً على تأسيس الإغاثة الزراعية.
17. الإشراف على حملة غزة

المعيقات التي واجهت مجلس الإدارة خلال 2018:

1. عدم استكمال هيكلية المؤسسة.
2. إجراء عدد من التغيرات في المناصب العليا في المؤسسة.
3. التواصل ما بين الضفة وغزة.
4. ضعف التمويل في بعض المحافظات.
5. التأخير في تنفيذ بعض المشاريع.
6. عجز السيولة المتراكم منذ عدة سنوات.
7. ضعف الإنتاجية لعدد من الموظفين.
8. التغيرات العامة التي طرأت على بيئة التمويل.

التوصيات:

1. استكمال هيكلية المؤسسة بشكل واضح.
2. العمل على اعادة الاستقرار للمناصب العليا في المؤسسة.
3. زيادة فعالية التواصل ما بين الضفة وغزة.
4. استقطاب كفاءات جديدة في موضوع التمويل.
5. بذل جهود كبيرة في تنفيذ المشاريع في مواعيدها المحددة.
6. وضع حد لزيادة عجز السيولة.
7. اجراء تقييم شامل للموظفين.

الفصل الثاني

اطلاله على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت عام 2018

تمهيد

يمثل عام 2018 عاما فارقا في تاريخ المسألة الفلسطينية عموما، وفي مسيرة التجربة البنائية والكفاحية في الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص. يرى مراقبون أن هذا العام ربما يكون الأسوأ سياسيا واقتصاديا وعلى مستوى حقوق الإنسان. فقد كان مليئا بالأحداث السياسية والتحديات الاجتماعية، بدءا من القرارات الأمريكية المتتالية، وليس انتهاء بأزمة الضمان الاجتماعي.

صادف 2018 مرور ربع قرن على اتفاقية أوسلو، إن الإخفاق الأبرز للتجربة ومسار «التسوية» يكمن في تفاقم مظاهر التجزئة الداخلية، وعلى وجه التحديد فشل النظام السياسي الفلسطيني في المحافظة على وحدته وفعاليته ناهيك عن إعادة تعريف ذاته، إن الرهان على تطوير «استراتيجيا وطنية جديدة»، وعلى إصلاح (م.ت.ف) أو إحيائها، بالاعتماد على فاعلي النظام أنفسهم، الذين أنتجوا أزمته، رهان في غير محله.

1 تطورات سياسية متلاحقة:

بدا واضحا، منذ عام 2015، أن العالم يدلف مرحلة جديدة في تاريخه، ويشهد تحولات دراماتيكية على كل الصعد. تقع منطقتنا في قلب هذه التحولات. تزداد الصورة قتامة مع صعود الشعبوية، تفاقم الأزمة الاقتصادية، خطر التغير المناخي، فشل موجة التحول الديموقراطي في بلداننا، وما صاحب ذلك ونجم عنه من حروب وتدخلات أجنبية وتدهور شامل.

فلسطينيا، تبدو الصورة أشد قتامة؛ تجزئة داخلية مستمرة واستغوال احتلالي غير مسبوق وما ينجم عنهما من تدهور وانعدام يقين و«عنف ذاتي» متعدد الأشكال والصور، ومن ذلك «تقليص الفضاء العام» بانتهاك الحقوق وتقييد العمل الأهلي وتكميم الأفواه وملاحقة النشطاء.

في أعقاب تفجير موكب رئيس الوزراء بعد دخوله معبر بيت حانون متجهًا إلى قطاع غزة تعرض اتفاق المصالحة الموقع في أكتوبر 2017 إلى انهيارات متتالية، في الأثناء انطلقت مسيرات العودة في 30 أذار، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني في رام الله وقبل نهاية العام عقد المجلس المركزي وأعلن عن حل المجلس التشريعي والدعوة لإجراء انتخابات تشريعية، من الأحداث الأخرى سن قانون «القومية» ذي الطبيعة العنصرية، هرولة بعض الدول العربية للتطبيع مع إسرائيل.

في 14 أيار 2018، نفذ الرئيس ترامب قراره بنقل سفارة بلاده الى القدس المحتلة، بعد اعترافه بالمدينة كعاصمة لدولة الاحتلال. إثر ذلك، أعلن الرئيس الفلسطيني مقاطعة الولايات المتحدة، ترافقت هذه الخطوة مع التلويح بصفقة القرن واتخاذ قرارات أمريكية بوقف التمويل للفلسطينيين سواء للأونروا أو للسلطة أو المنظمات الأهلية وأيضا إغلاق مكتب (م.ت.ف).

بينت الإحصائيات أن 241 سقطوا شهداء في مسيرات العودة، بينهم 42 طفلًا و5 سيدات و3 مسعفين وصحفيان، فضلا عن إصابة 25700 آخرين بجروح وحالات اختناق وبتر أعضاء.

بالرغم من مقاطعة بعض التنظيمات السياسية جلسات الوطني والمركزي، إلا أن المجلسين اتخذا قرارات هامة أبرزها وقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، والانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي، تعليق الاعتراف بإسرائيل، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، اعتبار المرحلة الانتقالية بما انطوت عليه من التزامات، لم تعد قائمة. إلى جانب ذلك، رفض صفقة القرن، وإدانة محاولات إسرائيل لتكريس الفصل بين الضفة والقطاع وتدمير إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة عاصمتها القدس.
عام 2018 هو الأسوأ على صعيد تغول الاحتلال الاستيطاني بالضفة الغربية. صودر حوالي 42% من إجمالي مساحة الضفة الغربية والقدس. حجم التوسع الاستيطاني تضاعف هناك عدة مرات منذ اتفاق أوسلو. حكومة الاحتلال ربطت التجمعات الاستيطانية الخمس بطرق التفافية تزيد على 1400 كيلومتر وهي أنشأت بعد مصادرة آلاف الدونمات الفلسطينية، وأن الاحتلال ابتدع «الطرق المعقمة» وهي طرق لا يسلكها إلا المستوطنون في الضفة المحتلة ويحظر على الفلسطينيين المرور عبرها. سيطر الاحتلال على معظم مناطق الأغوار (28% من مساحة الضفة)، ويحاول السيطرة على 60% من مساحة الضفة[1].

تصاعدت اعتداءات المستوطنين بشكل كبير فأصبحوا يلاحقون كل من يحاول بناء بيت أو حفر بئر أو استصلاح أرض في المنطقة المصنفة «ج». هذا إلى جانب الممارسات العدوانية الأخرى للاحتلال، فقد هدمت جرافات الاحتلال في العام 2018 حوالي 450 مسكناً ومنشأة، وتهدد بهدم 580 مسكناً ومنشاة أخرى، كما وشملت هذه الاعتداءات التي نفذتها الدوائر الاستيطانية ما مجموعه 14130 شجرة، وتم الاستيلاء المباشر على حوالي 3877 دونماً من الأراضي الفلسطينية، هذا اضافة الى مسلسل من أساليب الاحتيال للاستيلاء على عقارات وأراض فلسطينية بالتزوير ومن خلال وسطاء دوليين وهميين، كما حدث في مدينتي القدس والخليل.

بلغت الخسائر الفلسطينية، المباشرة وغير المباشرة، نتيجة الاحتلال والاستيطان سبعة مليارات دولار أميركي و3.4 مليارات بسبب قيود الاحتلال المفروضة على الوصول إلى الأراضي والأعمال بالمنطقة «ج». وتقدَّر خسارة الاقتصاد الفلسطيني السنوية الإجمالية بقطاع المحاجر والتعدين بنحو 575 مليون دولار، هذا ويستهلك المستوطنون بالضفة من المياه ستة أضعاف ما يستهلكه سكانها الفلسطينيون.

بينما يكرس «قانون القومية» يهودية إسرائيل وعنصريتها، يرى البعض أن القانون محاولة من اليمين المتطرف في إسرائيل لحسم التناقضات التي صاحبت نشأة الصهيونية وقيام إسرائيل وتشكل هويتها ومجالها العام وإدارتها السياسية، إلى ذلك القانون محاولة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية، إلغاء حق العودة ونفي حق تقرير المصير، ضم القدس وتشريع الاستيطان، إعلان حرب، تعريض فلسطينيي 48 لمزيد من التهميش والإقصاء والحرمان والمواطنة المنقوصة.

1 وفقا ل «المكتب الوطني للدفاع عن الارض ومقاومة الاستيطان»، ومصادر إعلامية مختلفة

خلال جولة مستشار ترامب وصهره، جارد كوشنير، مع مبعوث الإدارة، جيسون غرينبلات على عدد من الدول العربية (يوليو 2018)، قيل إن ترامب يعكف على إيجاد حل لقطاع غزة، كمرحلة أولى من خطة السلام التي يعدها، وأنه ينوي تجاوز الرئيس عباس بسبب إصرار الأخير على عدم التعاون.

يشمل مسار حل مشكلة غزة اتفاق تهدئة طويل الأمد، تنفيذ سلسلة من المشاريع الاقتصادية وخطط الطوارئ. يتكهن البعض أن هذا المسار سيفضي لاحقا للإعلان عن غزة دولة مستقلة مع أجزاء من الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية، بينما تقع العاصمة في ضاحية أبو ديس. جملة الأحداث الماضية تظهر أن قطاع غزة بات يحتل موقعا مركزيا في أي خطة سلام أمريكية مقترحة، تقتصر على الجوانب الإنسانية.

2 الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية:

شهد عام 2018 تدهورا اقتصاديا ملحوظاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، لا يمكن تعويضه بالمعونة الأجنبية التي هبطت هبوطا مضطردا، ولا بنشاط القطاع الخاص الذي يواجه عراقيل بسبب القيود على الحركة، والحصول على المواد الأساسية، والتجارة، هذا ومتوقع أن تبلغ الفجوة التمويلية في موازنة السلطة 600 مليون دولار؛ وذلك بسبب انخفاض التمويل الخارجي، والعجز الذي يقدر بحوالي 1.24 مليار دولار، حجب إيرادات المقاصة التي تقدر بنحو 350 مليون دولار سنوياً [2].

تتوقع بعض المصادر أن يتفاقم التدهور ويتباطئ النمو عام 2019 مع تراجع دعم المانحين ونقص إيرادات المقاصة، وبقاء حركة الأفراد وتداول السلع على المعابر كما هي، واستمرار النمو السكاني على حاله، اتسم الاقتصاد الفلسطيني 2018 أولا، بتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين ليصل إلى 0.7% مقارنة مع 3% عام 2017، نتج عنه انخفاض نصيب الفرد بنسبة 1.5%، وثانيا بالتباين الشديد بين الضفة الغربية وقطاع غزة؛ ففي حين حقق النمو الاقتصادي 2.3% في الضفة، فإن اقتصاد قطاع غزة قد تراجع إلى نمو سلبي قدره 8%. وبالطبع، أثر هذا الأمر على مستوى التشغيل بارتفاع نسبة البطالة (ارتفعت خلال 2018 لتصل إلى 31% من 29% خلال عام 2017، ومن المتوقع ارتفاعها إلى 31.5% في حال استمر الوضع القائم على حاله دون تغيير).

أعلن وكيل وزارة المالية فريد غنام: «حصلنا على الإيرادات المستهدفة، وتمكنا من ضبط النفقات التي لا مبرر لها». وأضاف «في 2018 وصلت نسبة اعتمادنا على الإيرادات المحلية إلى 85%، مقابل 15% فقط على المساعدات الخارجية وهذا انجاز كبير». كما حافظت الحكومة على ذات المستوى للدين الخارجي عند 1.06 مليار دولار. هذا وقلصت الحكومة نفقاتها التشغيلية بنسبة 6٪ ويعود ذلك أساسا إلى إحالة 26 ألفا من موظفي غزة إلى التقاعد المبكر.

2 البنك الدولي: الأوضاع الاقتصادية في فلسطين مقلقة... وغزة دخلت مرحلة الانهيار، 25 أيلول 2018 على الرابط
www.palestineeconomy.ps

3 مؤشرات وظواهر:

الوضع الإنساني في قطاع غزة: يلاحظ البنك الدولي أن قطاع غزة دخل مرحلة «الانهيار الاقتصادي» هذا بينما تتعرض الخدمات الأساسية المقدمة لسكانه إلى الخطر في ظل شح السيولة، لقد أدى الحصار إلى تقويض قدرة الأنشطة الإنتاجية، والقاعدة الصناعية لم تعد موجودة، لذا يجب أن يكون الحل على المدى الطويل هو خلق نموذج نمو مستدام لغزة من خلال تحسين شروط الوصول والحركة. وصف الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، الوضع في غزة بأنه «أحد أكثر الأزمات الإنسانية دراماتية التي شهدها خلال سنوات عديدة في العمل الإنساني في الأمم المتحدة».

فرضت في آذار 2017 عقوبات على قطاع غزة، إثر تشكيل حركة حماس لجنة لإدارة القطاع: إحالة حوالي 26 ألف موظف/ة للتقاعد القسري، خصومات على الراتب بلغت 50% شملت رواتب 62 ألف موظف. تقليص عدد موظفي السلطة في القطاع مقارنة بالضفة (وصل إلى 35% فقط). واصلت السلطة إجراءاتها عام 2018، وزادت عليها (غلق حسابات بنكية، وقف موازنات تشغيلية لوزارتي التعليم والصحة، تقليص حاد في تغطية التحويلات الطبية للخارج). من الأثار التي ترتبت على ذلك: إفلاس كثير من الشركات والمحال وغلق أبوابها، وتسريح الموظفين، وبالتالي رفع نسبة الفقر والبطالة. الإضرار بالعجلة الاقتصادية وشح في السيولة وزيادة حادة في حالات الجرائم المالية. ضعف الحركة التجارية جراء تقلص حجم الأموال التي تضخ في السوق، إذ انخفضت لنحو 21 مليون دولار، بعد خصم البنوك مستحقات القروض. عدم قدرة وزارة الصحة على تغطية الحاجات الصحية للسكان بسبب نقص الأدوية والمستلزمات الطبية. عدم قدرة البنوك على تحصيل أقساط وفوائد القروض والعمولات البنكية.

نسبة البطالة	52% (300 ألف عاطل عن العمل)
معدلات الفقر	53%
نسبة انعدام الأمن الغذائي	68%
انعدام القدرة الشرائية وانخفاض الواردات	20%
حجم الشيكات المرتجعة خلال عام 2018	87 مليون دولار
نسبة التعويضات	لا تتجاوز 16.5% من إجمالي أضرار القطاع الاقتصادي
ما تم إعادة بنائه من كافة الوحدات المدمرة كليا	72%
عدد الذين ما زالوا نازحين وبدون مأوى جراء الحرب	2,370 أسرة (حوالي 13,300 ألف فرد مشرد)

"لقد تكالبت عوامل الحرب والعزلة والصراعات الداخلية، تاركةً اقتصاد غزة في حالة من الشلل تفاقمت معها المحن الإنسانية.

إنه وضع يعاني فيه الناس الأمرين لتلبية متطلبات الحياة الأساسية، ويكابدون أحوال الفقر المتفاقمة، واشتداد البطالة، وتدهور الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي، وضعٌ يتطلب حلولا عاجلة وحقيقية ومستدامة[3]" تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يغذي مشاعر الإحباط وخيبة الأمل وتزيد التوترات التي بدأت تتسع رقعتها بالفعل وتتحوَّل إلى اضطرابات، وتعرقل التنمية البشرية.

انخفاض مصادر التمويل الدولية: في عامي 1999 و2000 بلغ حجم الدعم الخارجي حوالي 1.8 مليار دولار سنويا، الآن لا يتجاوز 500 مليون دولار. صادق الكونغرس الأميركي في آذار 2018 على قانون «تايلور فورس» الذي نص على حجب المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية، طالما واصلت دفع مستحقات الأسرى والشهداء. هذا وكانت الولايات المتحدة قد جمدت تقديم 125 مليون دولار، من مساهمتها في ميزانية «الأونروا» مع بداية العام 2018، فيما قامت الأخيرة بتقليص خدماتها وإنهاء عقود العمل الدائمة للمئات من موظفيها، وتحويلها إلى عقود «مؤقتة». رغم التوقف التام للمساعدات الأميركية خلال العام 2018، إلا ان حصيلة الدعم الخارجي للموازنة الفلسطينية هذا العام ارتفعت بنسبة 14% الى حوالي 500 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني، نتيجة ارتفاع الدعم العربي، وخصوصا السعودي، بنسبة 165% إلى 303 ملايين دولار. تراجع صافي الإيرادات العامة بنسبة 4% إلى حوالي ثلاثة مليارات و150 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني، متأثرة بشكل أساسي بتراجع إيرادات المقاصة مع إسرائيل بنسبة 8% إلى ملياري دولار، رغم الارتفاع الملحوظ في الجباية المحلية بنسبة 11.5% الى 1.06 مليار دولار.

النشاط الزراعي: شهدت أنشطة الزراعة ارتفاعا في القيمة المضافة بنسبة 4% مقارنة مع عام 2017. أسهمت الزراعة بنسبة 2.8% مقابل 11.5% للصناعة، و6.5% للإنشاءات... مما يشكل خللاً كبيراً في هيكلية الناتج المحلي الإجمالي. إن الضرورة تقتضي توجيه الاهتمام بشكل كبير للإنتاج السلعي خصوصاً الزراعي الذي يعتمد أساساً على الأرض، ومن ثم الحفاظ على المساحات المخصصة للزراعة على الأقل، ثم زيادة مساحتها من وقت لآخر، سواء للإحلال محل الواردات أم لتثبيت المواطنين عامة والمزارعين خاصة على أراضيهم. انخفضت مساهمة الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، بينما كان هذان القطاعان يشغلان النسبة الأكبر من العمال الفلسطينيين. وكان قطاع الزراعة يشكل 12% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1994، أما في العام 2017 فوصلت هذه النسبة إلى 3.7%، وفي الصناعة من 21.3% إلى 9.2% خلال نفس الفترة. أما من حيث التشغيل، فقد انخفضت مساهمة هذه القطاعات في التشغيل إلى 6.7% في الزراعة،13% في الصناعة عام 2017، بعد أن كانت 13.7% و14.3% عام 2000. بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة من الشباب 7.5% (7.9% للذكور و4.7% للإناث).

3 المديرة والممثلة المقيمة للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة «مارينا ويس»

الاقتصاد الفلسطيني وSDGs:

بلغ مؤشر التنمية البشرية في فلسطين حسب تصنيف الجامعة العربية 0.686 (تنمية متوسطة، ترتيب 12) مع أن الوزارات المعنية وضعت«مؤشرات أداء» لتقييم مدى التقدم في تحقيق استراتيجياتها، فإن هذه المؤشرات لم تنشر حتى الآن، مما يجعل من الصعب معرفة جاهزية صناع القرار لقيادة الجهود الوطنية للتنمية المستدامة خلال السنوات القادمة والتنسيق فيما بينها. على سبيل المثال تنص الأولوية الوطنية رقم 6 في أجندة السياسات الوطنية على ضرورة بناء اقتصاد مستقل من خلال تبني سياسة وطنية لبناء اقتصاد فلسطين المستقبلي، ومن أجل تحقيق ذلك تطرح مجموعة من التدخلات السياساتية منها مثلاً: إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في فلسطين، مع التركيز على التصنيع والزراعة والسياحة واستعادة القاعدة الصناعية في غزة. تخدم هذه الأولوية أهداف التنمية المستدامة بشكل عام، والهدف الثامن بشكل خاص، وبالتحديد فيما يتعلق ببناء القطاعات الإنتاجية مع التركيز على التصنيع والزراعة والسياحة. إلا أن هذه التدخلات تعوزها الآليات والخطوات العملية التي سيتم من خلالها إعادة بناء هذه القطاعات، فلا تذكر على سبيل المثال وليس الحصر دعم صغار الفلاحين، تخفيض تعرفة المياه للاستخدامات الزراعية، تزويد الفلاحين بالأسمدة اللازمة.

سلة المستهلك: سجل متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في فلسطين خلال العام 2018 انخفاضاً طفيفاً مقارنة مع العام 2017. تتكون سلة المستهلك الفلسطيني من حوالي 650 سلعة وخدمة موزعة على 12 مجموعة رئيسية أهمها المواد الغذائية والمشروبات والمسكن ومستلزماته والنقل والمواصلات. يشكل الإنفاق على مجموعات الطعام في فلسطين 31% من متوسط الإنفاق الشهري للفرد، بواقع 29% في الضفة الغربية و 36% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والاتصالات بواقع 19%، وعلى المسكن بواقع 9%، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بواقع 2% لكل منهما في فلسطين. ارتفعت أسعار المستهلك خلال العقد الماضي في فلسطين بحوالي 30% (بواقع 32% في الضفة الغربية مقابل 24% في قطاع غزة).
متوسط إنفاق الفرد الشهري في الضفة الغربية أكثر من ضعف إنفاقه في قطاع غزة
تُظهر البيانات تباينا ملحوظا في متوسط إنفاق الفرد الشهري بين الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 220 ديناراً أردنياً في الضفة مقابل91 ديناراً أردنياً في القطاع.

الفقر والبطالة:

ارتفع إجمالي عدد العاملين في سوق العمل عام 2018 بنسبة 2% مقارنة مع عام 2017، ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع عدد العاملين في أنشطة الإنشاءات والصناعة. وبالرغم من ذلك، الا أن نسبة البطالة ارتفعت لتصل إلى 31%. هذا وقد بلغت نسبة الفقراء في الضفة الغربية 14%، بينما وصلت النسبة إلى ما يزيد عن نصف السكان في قطاع غزة (53%).

النساء الفلسطينيات:

ترأس النساء في فلسطين حوالي 11% من الأسر، بواقع 12% في الضفة الغربية و9% في قطاع غزة، وذلك بناءً على بيانات القوى العاملة.[4] هناك انخفاض في نسبة الزواج المبكر (لمن هم أقل من 18 سنة). حوالي ثلثي النساء في العمر 18 سنة فأكثر متزوجات. بلغت معدلات الالتحاق الإجمالية للذكور في المرحلة الثانوية حوالي 71% مقابل 91% للإناث. كما بلغت نسبة الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية 60% من مجموع الطلبة الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي، وذلك وفق بيانات وزارة التربية والتعليم العالي للعام الدراسي 2018/2017.

لا تزال مشاركة النساء في الحياة العامة محدودة مقارنة مع الرجال.

انخفاض مستويات الأجور الحقيقية للرجال والنساء:

بلغ معدل البطالة بين النساء المشاركات في القوى العاملة 51% في العام 2018 مقابل 25% بين الرجال، وتصل معدلات البطالة بين النساء الحاصلات على 13 سنة دراسية فأكثر إلى 54%

بلغت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء في قطاع غزة 54%، بينما كانت في الضفة الغربية 19% من إجمالي الأسر التي ترأسها نساء، وذلك حسب النتائج الرئيسية لمستويات المعيشة في فلسطين (الانفاق والاستهلاك والفقر) 2017.

فجوة في نسبة المشاركة في القوى العاملة والأجر اليومي بين النساء والرجال (بلغ معدل الأجر اليومي للنساء 92 شيقل مقابل 129 شيقل للرجال) تتعمق فجوة المشاركة في القوى العاملة بين النساء والرجال من ذوي الاعاقة.

المياه في فلسطين:

تعتبر نسبة المياه المستخرجة من المياه الجوفية والسطحية مرتفعة نسبة إلى المياه المتاحة في فلسطين، حيث بلغت هذه النسبة حوالي 77% للعام 2017، ناهيك عن أن الاحتلال الإسرائيلي يحرم الفلسطينيين من استغلال حقهم من مياه نهر الأردن منذ العام 1967 والتي تقدر بحوالي 250 مليون متر مكعب سنويا.

بيانات عامة:

- 62% من الأسر في فلسطين تستخدم مصدر مياه شرب آمن
- معدل استهلاك الفرد الفلسطيني من المياه 88 لتر في اليوم
- 22% من المياه المتاحة في فلسطين يتم شراؤها من شركة «ميكروت»
- معدل سقوط الأمطار في 6محطات عام 2018 بلغ 4,669 ملم، علما أن المعدل العام 3,663 ملم
- مالت درجات الحرارة العظمى إلى الارتفاع عن المعدل العام في معظم المحطات

4 علا عوض، رئيس الاحصاء الفلسطيني07/03/2019 ، أوضاع المرأة الفلسطينية بمناسبة يوم المرأة العالمي

4 حالة حقوق الإنسان:

في ديسمبر 2018 اتخذت المحكمة الدستورية العليا، قرارا بحل المجلس التشريعي، والدعوة لإجراء الانتخابات. وقد أثار هذا القرار جدلا قانونيا وسياسيا واسعا، فقد رأت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القرار مخالفة دستورية وانتهاكا لاستقلالية القضاء. الجدير أن هذه المنظمات اعتبرت تشكيل «المحكمة الدستورية» ذاتها مخالفا للقانون الأساسي، وأنها ساهمت بتعميق حالة الانقسام وطالبت بحلها فورا. كما رأت هذه المنظمات أن المحكمة الدستورية تشكل تهديداً جدياً للنظام السياسي برمته، باعتداءاتها المتكررة على القانون الأساسي وسموه، وعلى الحقوق والحريات، وعدم امتثالها للشروط الموضوعية الحاكمة للقرارات التفسيرية. وفي سياق التفاعل مع القرار، جددت المنظمات دعوتها إلى الإعلان عن موعد إجراء الانتخابات العامة والمتزامنة على أساس قانون انتخابي ومحكمة لقضايا الانتخابات، وبتوافق وطني، وتهيئة بيئة انتخابية حرة ونزيهة للعملية الانتخابية والتحول الديمقراطي رغم أن قانون الضمان الاجتماعي أقر قبل سنوات، إلا أن قرب تنفيذه في عام 2018، دفع بتحرك شعبي واسع لإيقافه. ونظم الالاف من المواطنين وقفات شعبية وسط عدد من مدن الضفة رفضا للقانون، وسرعان ما ألغي القانون بجميع تعديلاته بقرار من الرئيس محمود عباس.

تشعر المنظمات الأهلية أنها باتت محل استهداف، وخصوصا بعد نشر تقرير وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، وتدرك أنها تواجه تحدي «البقاء والاستمرار»، الأمر الذي يتطلب منها التوفيق بين التكيف الاضطراري مع مقتضيات التحدي، وفي الآن ذاته مواصلة القيام بدورها المنوط بها في السياق الفلسطيني، حيث تشتد الحاجة المجتمعية لخدماتها وتدخلاتها.

ظل الفضاء العام الفلسطيني بالرغم من الاحتلال والانقسام، بتقاليده الشعبية واعتماده على العونة والتكافل، صمام أمان إلى حد كبير من حيث تقديم الخدمات، ممارسة الضغط والمناصرة، رفع الصوت، غير أنه لم ينج تماما، حتى بات يتعرض لاستهداف منهجي ومقصود من قبل أطراف عدة. اللافت أن العالم يشهد اليوم فرض قيود متزايدة على حرية التجمع السلمي والتعبير وتكوين الجمعيات. تظهر التقارير ذات الصلة أن تقليص الفضاء العام في العالم مستمر ويتوسع ليشمل مجموعة واسعة من الدول؛ ديمقراطيات راسخة، اقتصاديات ناشئة، بلدان هشة يمزقها الصراع الداخلي.

على الرغم من أن موجة تقليص مساحات الحرية والحقوق بدأت مباشرة بعد الانقسام بين فتح وحماس عام 2007، إلا أن القيود غير المبررة من قبل طرفي الانقسام أصبحت أكثر حدة في السنوات الأخيرة وخصوصا مع تعطل فرص المصالحة.

تظهر مراجعة التقارير الشهرية الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان حول «الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات» في الأراضي الفلسطينية المحتلة (2018-2017) استمرار هذه الانتهاكات بوتائر متفاوتة. طالت هذه الانتهاكات حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي وحرية تشكيل الجمعيات. في مواجهة هذا التحدي، بما في ذلك الاعتماد المفرط على المانحين الدوليين وضعف البناء الداخلي لدى الكثير من المنظمات، يسعى المجتمع المدني الفلسطيني، اعتمادا على تقاليده الراسخة، وعلاقاته المتينة، وخبراته الواسعة إلى الانخراط الفاعل في جهود بناء جبهة عالمية للدفاع عن الديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وذلك في مواجهة الاتجاهات الشعبوية، والتطرف بأشكاله وأيضا حماية «الفضاء العام». وضمن ذلك، تنظيم حملة عالمية لفضح سلوك دولة الاحتلال وتفنيد مزاعمها والضغط عليها وحملة وطنية للدفاع عن «الفضاء العام» والحريات الأساسية، وأيضا البدء في التفكير لوضع إطار تمويلي بديل في إطار تقوية البناء الداخلي للمنظمات بما يعزز ركائزها الأساسية: الاستقلالية والمساءلة والاستدامة.

كان الائتلاف الأهلي للرقابة على العملية التشريعية قد دعا إلى اجتماع موسع لمناقشة مشروع القرار بقانون لسنة 2018 بشأن تعديل قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية لسنة 2000 وتعديلاته، المعروض على أجندة مجلس الوزراء، والذي لم يتم طرحه على النقاش المجتمعي. يهدد مشروع القرار بقانون استدامة عمل المنظمات الأهلية ويمنح وزارة الداخلية صلاحيات واسعة للهيمنة عليها بما في ذلك عزل مجلس إدارتها بشكل فوري ودون إنذار مسبق، كما يعتدي على صلاحيات الهيئة العامة. ولهذا، طالب الائتلاف بوقف إصدار القرارات بقوانين لمخالفتها القانون الأساسي وكذلك المطالبة بعدم إقرار مشروع قرار بقانون الجمعيات لانتهاكه أحكام القانون الأساسي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعايير الدولية ذات الصلة التي تكفل الحق في حرية تكوين الجمعيات وحرية أنشطتها.

الفصل الثالث

الملخص التنفيذي

يغطي هذا التقرير أكثر انجازات الاغاثة الزراعية للعام 2018، ويعتبر تنفيذا للخطة الاستراتيجية الخاصة بالإغاثة الزراعية (قيادة التغير) التي أطلقت مع بداية عام 2014 وحتى عام 2018 والهادفة للوصول الى ريف فلسطيني قوي ومحصن بقطاعه الزراعي ومعزز بالسيادة من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والانشطة في كافة المحافظات وكانت على النحو التالي:

1-العمل في الزراعة يحقق ربحية أكثر وتتعزز تنافسيته.

1.1 تطوير وتحسين انتاجية الاراضي الزراعية والوصول اليها

ولتحقيق هذا الهدف تم استصلاح 210 دونم من الاراضي استفاد منها بشكل مباشر 51 من الذكور وانثى واحدة و 137 بشكل غير مباشر من الذكور و140 من الاناث وتم توفير 3629 يوم عمل ل 240 عامل حيث اشتمل الاستصلاح على ما يلي:

1. تسوية 150 دونم.
2. بناء 10836 متر مربع من الجدران الاستنادية.
3. انشاء 6 ابار جمع بحجم 270 متر مكعب.
4. تسييج 150 دونم.
5. توزيع 6000 شتلة.
6. توزيع سماد كمبوست ل 150 دونم.

تم تأهيل 933 دونم من الاراضي استفاد منها بشكل مباشر 497 من الذكور و71 من الاناث و706 بشكل غيرمباشر من الذكور و709 من الاناث وتم توفير5833 يوم عمل ل 434 عامل حيث اشتمل الاستصلاح على ما يلي:

1. عمل الي خفيف لـ100 دونم.
2. انشاء 28 بئر جمع مياة بحجم 1275 متر مكعب.
3. تسييج 265 دونم.
4. بناء 11835 متر مربع م-ن الجدران الاستنادية.
5. حراثة وتعزيل 480 دونم.
6. تمديد شبكات داخلية لـ264 دونم.
7. توزيع سماد عضوي لـ260 دونم.
8. تقليم اشجار لـ90 دونم.
9. توزيع 6264 شتلة بأراضي داخل التأهيل.
10. توزيع بذور واشتال لـ90 دونم.

تم تنفيذ مجموعة من الانشطة خارج التأهيل حيث اشتملت على ما يلي:

1. تم توزيع 43352 شتلة لـ2493 دونم من الاراضي الواقعة خارج التأهيل استفاد منها بشكل مباشر 660 من الذكور و16 من الاناث، كما استفاد بشكل غير مباشر 16 من الذكور و2243 من الاناث.
2. كما تم انشاء 33 بئر جمع مياه بحجم 2710 متر مكعب خاص بالثروة الحيوانية على مساحة 296 دونم، استفاد منه بشكل مباشر 275 من الذكور و180من الاناث، و147 من الذكور بشكل غير مباشر و145 من الاناث، حيث تم توفير 103 فرصة عمل لـ1642 يوم عمل.
3. وتم ايضا مد شبكات ري لـ579 دونم استفاد منهم بشكل مباشر 195 من الذكور و6 من الاناث و597 من الذكور بشكل غير مباشر و546 من الاناث، حيث تم توفير 34 فرصة عمل لـ252 يوم عمل.
4. تم تاهيل 214 بيت بلاستيكي لـ214 دونم استفاد منهم بشكل مباشر 138 من الذكور وامرأة و510 من الذكور بشكل غير مباشر و426 من الاناث.
5. تم شق 14 كم من الطرق الزراعية لخدمة 13432 دونم حيث استفاد منهم لشكل مباشر 1035 من الذكور و93 من الاناث و3127 من الذكور بشكل غير مباشر و3343 من الاناث، حيث تم توفير 91 فرصة عمل لـ1115 يوم عمل.
6. تم بناء 2700 متر مربع من الجدران الاستنادية لـ80 دونم وتوفير 22 فرصة عمل بواقع 675 يوم عمل.

1.2 تدريب وتأهيل العاملين بالزراعة

تم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال:

1. تم عقد 23 ورشة عمل للمزارعين لـ306 مستفيد عن (إعادة استخدام المياه العادمة، التوافق حول تقنيات الري الحديثة، صناعة الكمبوست على مستوى المزرعة، المواصفة الفلسطينية للكمبوست، فصل النفايات واعدة تدويرها، طريقة صناعة الكمبوست. الخ)
2. تم زراعة بذور علفية على مساحة 4407 دونم استفاد منها بشكل مباشر 560 من الذكور و36 من الاناث و1918 بشكل غير مباشر من الذكور و1798 من الاناث.
3. تنفيذ 4 حملات رش وتقليم على 1144 دونم ا وذلك لخدمة 100 مزارع من الذكور بشكل مباشر و35 من الاناث و324 بشكل غير مباشر من الذكور و324 من الاناث، حيث تم توفير 8 فرص عمل لـ160 يوم عمل.
4. تنفيذ حملة قطف على 100 دونم من أشجار الزيتون لعدد 12 مزارع وذلك بهدف تطبيق الممارسة السليمة في عمليه القطف سواء في الموعد الأنسب للقطف ومساعدة المزارع في التقليل من تكاليف القطف.
5. تم عمل برنامج ارشادي للمزارعين يسعى لتقديم الارشاد الزراعي للمزارعين استفاد منه بشكل مباشر1700 من الذكور و2234 من الاناث.
6. تم توزيع 5 حقائب معدات بيطرية استفاد منه 15 من الاناث.
7. تم عمل 355 زيارة ارشادية لتطوير المهارات التقنية للمزارعين في الزراعة وتربية الماشية والدواجن والممارسات البيئية السليمة، استفاد منها بشكل مباشر 70 من الذكور و25 من الاناث.

8. تصميم وطباعة (500نسخة) من بروشور ارشادي فني بعنوان «الارشادات الفنية لتربية الدجاج البياضوبروشور قانوني بعنوان»حقوق المرأة الريفية والبرنامج التدريبي للمهندسين الزراعيين حديثي التخرج. اصدار وتوزيع رزنامة زراعية لمحصول الزيتون عدد 300 نسخة تتضمن الممارسات الزراعية.
9. تطوير 40 مزرعة دجاج باستخدام الطاقة الشمسية استفاد منها 38 من الذكور و2 من الاناث
10. تنفيذ 173 جلسة توعوية حول استخدامات المياه العادمة للزراعة في منطقتي الشوكة والمواصي بحضور 1615 شخص منهم 732 سيدة.
11. تم عقد 77 دورة فنية لتدريب مزارعين ومزارعات عن (ادارة مزارع الاغنام والبيوت البلاستيكية والزراعة العضوية والمكافحة المتكاملة والتصنيع الغذائي والانتاج الحيواني، الكمبوست الخ)، استفاد منهم بشكل مباشر 1025 من الذكور و297 من الاناث و1552 بشكل غير مباشر من الذكور و1552 من الاناث.
12. تم عقد دورتين للتدريب الفني المتخصص عن العنب والزيتون استفاد منه بشكل مباشر 80 من الذكور و15 من الاناث.
13. تدريب وتأهيل 49 مهندس زراعي حديث التخرج منهم 16 اناث من خلال بناء قدراتهم الفنية والإدارية وذلك بتنفيذ تدريب عملي ونظري.
14. تم عمل 32 زيارة تبادلية تهدف الى رفد المزارعين بنماذج ناجحة لكسب الخبرة، استفاد منها 253 من الذكور و339 من الاناث.
15. تم عمل 20 زيارة ارشادية عن الزيتون والعنب استفاد منها 300 من الذكور و90 من الاناث بشكل مباشر.
16. تم عمل زيارة تبادلية للخارج
17. تم عمل 20 مشاهدة (افوكادو والعنب، الزيتون) استفاد منها بشكل مباشر 53 من الذكور و3 من الاناث و118 بشكل غير مباشر من الذكور و118 من الاناث.

1.3 تطوير الاقتصاد المنزلي لصغار المنتجين وادماجهم بالسوق المحلي

تم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال:

1. تمديد 15 شبكة ري للحدائق استفاد منها بشكل مباشر 15 من الاناث و35 بشكل غير مباشر من الذكور و30 من الاناث، حيث تم توفير 3 فرص عمل بواقع 15 يوم وزراعتهم بالبذور والاشتال وتم حفر 15 بئر جمع.
2. تم انشاء 30 حديقة منزلية على مساحة 9 دونم استفاد منها بشكل مباشر 30 من الاناث و72 بشكل غير مباشر من الذكور و72 من الاناث.
3. تم توريد 11 حاوية لفصل النفايات استفاد منهم بشكل مباشر 11 من الاناث و26 بشكل غير مباشر مت الذكور و27 من الاناث.
4. تم عقد 3 دورات تصنيع غذائي استفاد منهم بشكل مباشر 45 من الاناث.
5. تم عقد 6 دورات زراعية عن الحدائق المنزلية استفاد منها بشكل مباشر 102 من الذكور و5 من الاناث
6. تم عقد 13 ورشة عمل عن الكمبوست وفصل النفايات واعادة تدويرها استفاد منها بشكل مباشر 110 من الذكور و58 من الاناث.

1.4 تقوية وتمكين لجان المزارعين.
وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية :

1. تشكيل 3 لجان للحماية وبناء قدراتها بوجود 34 من الذكور و36من الاناث.
2. تم عقد 72 ورشة عمل عن منهجية أوجه القدرات والضعف بالمشاركة، المصطلحات والمنهجيات المعتمدة، تحديد المخاطر من خلال شرح إطار تنامي وقوع الخطر، رسم الخرائط المجتمعية، تصنيف القدرات. الخ استفاد منهم 441 من الذكور و367 من الاناث
3. تم عقد 8 دورات تدريبية عن بناء القدرات، ادارة المزرعة، ادارة مالية وادارية، تسويق، قيادة واتصال ...الخ استفاد منها 24 من الذكور و26 من الاناث.
4. تم توزيع 3 وحدات مواد للسلامة العامة.
5. عقد 4 مبادرات مجتمعية (تأهيل مركز معاقين، وبناء جدران استنادي لمدرسة، تركيب دربزين حماية لمدرسة، وتشجير حديقة) استفاد منها بشكل مباشر 1250 من الذكور و50 من الاناث و2625 بشكل غير مباشر من الذكور و2625 من النساء، حيث تم توفير 36 فرصة عمل خلال 180 يوم عمل.
6. تم وضع خطة للجان الحماية.

1.5 توصيل المصادر المائية
وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية :

1. بناء نظام شحن للمياه الجوفية استفاد منها بشكل مباشر 127 من الذكور و8 من الاناث و762 لشكل غير مباشر من الذكور و48 من الاناث.
2. تم تمديد 22 كم من الخطوط الناقلة للري على مساحة 4970 دونم استفاد منهم بشكل مباشر 682 من الذكور و12 من الاناث و2341 بشكل غير مباشر من الذكور و1912 من الاناث، حيث تم توفير 42 فرصة عمل من خلال 637 يوم عمل.
3. تم انشاء 5 برك معدنية واحدة بحجم 800 متر مكعب و4 بحجم 1000 متر مكعب على مساحة 508 دونم استفاد منها بشكل مباشر 29 من الذكور و99 بشكل غير مباشر من الذكور و110 من الاناث، حيث تم توفير 8 فرص عمل خلال 48 يوم عمل.
4. انشاء 60 بركة لعدد 69 مستفيد لتجميع مياه امطار من أسطح الدفيئات الزراعية بحجم اجمالي 100 متر مكعب لكل مستفيد،
5. تاهيل 4 برك ترابية بحجم 9000 متر مكعب على مساحة 40 دونم استفاد منها بشكل مباشر 8 من الذكور و21 بشكل غير مباشر من الذكور و23 من الاناث، حيث تم توفير 8 فرص عمل من خلال 200 يوم عمل.
6. تاهيل محطتين تنقية جماعية على مساحة 200 دونم استفاد منهم بشكل مباشر 90 من الذكور و10 من الاناث و225 بشكل غير مباشر من الذكور و240 من الاناث، حيث تم توفير 12 فرصة عمل من خلال 200 يوم عمل.

7. انشاء 20 نظام من انظمة الري الحديث للبيوت البلاستيكية باستخدام الطاقة الشمسية، استفاد منها بشكل مباشر 59 من الذكور و3 اناث.
8. تم عقد 181 ورشة عمل عن (المياه) استفاد منها بشكل مباشر 1010 من الذكور و740 من الاناث.
9. تم عقد 21 دورة تدريبية عن (المياه) استفاد منها بشكل مباشر 238 من الذكور و50 من الاناث.
10. تم عمل دراسة عن المياه.
11. تم عمل زيارة واحدة تبادلية لتعزيز الوعي حول مشاريع الري باستخدام المياه العادمة المعالجة استفاد منها بشكل مباشر 5 من الذكور وانثى.

1.6 دعم التعاون والتشبيك بين مختلف الفاعلين

وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية :

1. تم تأهيل 13 وحدة صحية مدرسية، استفاد منها بشكل مباشر 4788 من الذكور و3895 من الاناث. حيث تم توفير 40 فرصة عمل من خلال 380 يوم عمل.
2. تم عمل 4 حملات توعية مدرسية (بيئية).
3. تم عقد 42 ورشة عمل عن ادارة المخاطر، توثيق انتهاكات حقوق الانسان. الخ، استفاد منها بشكل مباشر 150 من الذكور و150 من الاناث.
4. تم انشاء 6 حدائق مدرسية استفاد منها بشكل مباشر 500 من الذكور و500 من الاناث.
5. انشاء وتأهيل 3 منتزهات عامة، استفاد منها بشكل عام 5000 من الذكور و5000 من الاناث.
6. تاهيل محمية طبيعية في بيتلو، استفاد منها بشكل عام 5000 من الذكور و5000 من الاناث.
7. عقد 6 ورش عمل عن المحمية الطبيعية، استفاد منها بشكل عام 78 من الذكور و73 من الاناث.
8. تنفيذ 8 زيارات تبادلية لعدد 8 مدارس مستفيدة لعدد 200 طالبة ضمن 8 اندية بيئية بهدف تبادل الخبرات فيما يخص الممارسات البيئية السليمة وتطوير العلاقات بين عضوات النادي وزيادة الوعي فيما يخص البيئة والمحافظة عليها.

1.7 بناء النماذج الاقتصادية الناجحة

من خلال عملها سعت الإغاثة الزراعية لبناء نماذج اقتصادية ناجحة وقد تحققت المخرجات التالية :

1. توزيع 69 منحة مشاريع مدرة للدخل (فردية) استفاد منها بشكل مباشر 27 من الذكور و43من الاناث و208 بشكل غير مباشر من الذكور و207 من الاناث.
2. تطوير 22 مشروع قائم (منح فردية) استفاد منها بشكل مباشر 13 من الذكور و9 من الاناث و 91 بشكل غير مباشر من الذكور و92 من الاناث.
3. عمل 13 دورة تدريبية (خطط الاعمال، التسويق، ادارة مشاريع) استفاد منها بشكل مباشر 103 من الذكور و141 من الاناث.

4. عمل 18 دراسة جدوى اقتصادية لمشاريع (16 من الذكور و2 من الإناث).
5. عمل 81 استشارة للمشاريع منها (40 من الذكور و41 من الاناث).
6. توفير 240 فرصة عمل منها 212 من الذكور و28 من الاناث بواقع 15840 يوم عمل.
7. اعداد ورقة عمل تتضمن مفهوم التمكين النسوي للمرأة الريفية وتجربة عمل الإغاثة على مدار 35 عام من العمل مع النساء.

1.8 تطوير البنية التحتية لسلسلة الانتاج
وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية :

1. تم عمل تدخل استراتيجي لتحسين نظام السوق لمحصول الافوكادو.
2. تم عمل تدخل استراتيجي لتحسين نظام السوق لمحصول العنب اللابذري.
3. تم عقد ٨ ورشات عمل (الطاولة المستديرة بين الجمعيات والموزعين) استفاد منها 60 سيدة.

2-بيئة قانونية وسياسات حكومية داعمة وممكنة لتطوير القطاع الزراعي والريف

2.1 تطوير منظومة الاستجابة في الظروف الطارئة :

1. وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية:
2. توزيع 840 وحدة من المساعدات لـ672 من الذكور و168 من الاناث بشكل مباشر، و2100 من الذكور لشكل غير مباشر و2100 من الاناث
3. توزيع 5200 وحدة من المساعدات الغذائية لـ4160 من الذكور بشكل مباشر و1040 من الاناث و13000 من الذكور بشكل غير مباشر و13000 من الاناث.
4. توزيع 5016 وحدة من القرطاسية استفاد منها 2508 من الذكور بشكل مباشر و2508 من الاناث.

3 -دور التعاونيات الزراعية والمؤسسات القاعدية العاملة في الزراعة و التنمية الريفية تعزز

3.1 الشراء والتسويق الزراعي
وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية :

1. تم عمل حملة داخلية لتسويق المنتجات المحلية استفاد منها بشكل مباشر 57 من الذكور و19 من الاناث.
2. تم عمل حملة خارجية لتسويق المنتجات المحلية استفاد منها بشكل مباشر 3 من الذكور و4 من الاناث.
3. تم عقد 6 معارض تسويقية محلية استفاد منها بشكل مباشر 650 من الذكور و710 من الاناث.
4. تم الحصول على شهادة الجودة لـ8 مستفيدين.

5. تم عمل 3 دارسات للسوق.
6. تم عقد ورشتين عمل استفاد منه بشكل مباشر 20 من الذكور و20 من الاناث.
7. القيام بحملة لتشبيك المزارعين مع السوق استفاد منها بشكل مباشر 2700 من الذكور و2700 من الاناث.

3.2 بناء القدرات

وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية :

1. تطوير حاضنتين لمسرعة الاعمال، استفاد منها بشكل مباشر 30 من الذكور و30 من الاناث.
2. تم عقد 5 دورات تدريبية استفاد منها بشكل مباشر 44 من الذكور و40 من الاناث.
3. تم عمل 27 زيارة استشارية استفاد منها بشكل مباشر 4 من الذكور و2 من الاناث.
4. تم عقد لقائين للتشبيك والترويج المحلي والخارجي.
5. تم دعم 22 مشروع جديد استفاد منه بشكل مباشر 2 من الذكور و20 من الاناث.
6. تطوير مشروعين قائمين.
7. تم عمل فيلمين ترويجين.
8. تم عمل حماة تسويقية استفاد منها 100 من الذكور و100 من النساء بشكل مباشر
9. تم عقد 4 مؤتمرات.

3.3 تشكيل التعاونيات

وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية :

1. توزيع 9 منح لتعاونيات استفاد منها بشكل مباشر 7 من الذكور و179 من الاناث و322 بشكل غير مباشر من الذكور و326 من الاناث.
2. توزيع مدخلات انتاج (ادوات) لـ70 من الرجال و30 من الاناث.
3. دعم لوجستي لـ3 جمعيات من خلال توفير موظف اداري وتركتور وعقد سلسله نداوات عن الزيتون.
4. عمل 8 سبوتات و10 افلام.
5. تم عمل دراسة واستشارة فنية لمحمية الهاشمي.
6. تم عمل دراستين مسحيتين للمحمية الطبيعية في بيتلو.
7. بناء قدرات 6 جمعيات من خلال سلسلة من التدريبات (التسويق، ادارة المزرعة).

4- كفاءة، فعالية، واستدامة الاغاثة ومساءلتها تعززت.

4.1 تدريب الكادر:
وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية:

1. تنفيذ ورشتين تدريبيتين حول طرق اعداد وكتابة قصص النجاح ودراسات الحالة ومراجعة ومناقشة دليل الـ MEAL ليتم اعتماده في المؤسسة
2. تنفيذ 3دورات تدريبية عن المساءلة المجتمعية ومعايير المساءلة الانسانية وخطط الطوارئ ومهارات الالقاء واعداد المدربين.
3. تنفيذ دورتين بناء قدرات للكادر.

4.2 تطوير الدعم اللوجستي ونظم المعلومات والاتصال
وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية:

1. ترميم 3 مركز تدريبية.
2. تطوير نظام اداري لشؤون الموظفين (portal)

4.3 تطوير الاعلام التنموي:
وفي هذا الإطار، قامت الإغاثة الزراعية بتحقيق المخرجات والنتائج التالية:

1. تنظيم احتفال مركزي بمناسبة مرور 35 عاما على التأسيس الى جانب معرض للمنتجات الزراعية والوطنية، تضمن الحفل جانب خطابي واخر فني، وقدم بطريقة غير تقليدية تعتمد في عملية التقديم على فكرة الحكواتي (مزارع وزوجته) وتم توثيق الحفل بالفيديو وصور الفوتوجراف، الى جانب تقديم تقرير فني ومالي حول الحفل.
2. تصميم وانشاء صفحة فيسبوك تتعلق بتطوير قطاع الزيتون من خلال رفع الوعي والترويج للمنتج المحلي.
3. تقديم وارسال تعزية لأسرة الفقيد جاك سال مؤسس حركة التضامن الأوروبية مع الشعب الفلسطيني.
4. نشر (hj) خبر اعلامي حول أنشطة الإغاثة الزراعية في وسائل الاعلام الالكترونية والمكتوبة.
5. المشاركة في الانتخابات وتبوء مقاعد في مجلس الإدارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والحصول على رئاسة الشبكة.
6. المشاركة في 9 مقابلات تلفزيونية حول قضايا خاصة بالقطاع الزراعي وتدخلات الإغاثة الزراعية في القطاع الزراعي وحلقات خاصة بإرشادات للمزارعين في موجات الحر صيفاً وموجات البرد شتاءً، وحلقات حول محصول العنب والجوافة.

المواقع المستهدفة والفئات المستفيدة

الفصل الرابع

لقد ادت جهود الاغاثة الزراعية خلال عام 2018 الى تغطية محافظات قطاع غزة والضفة الغربية حيث استهدفت (162) موقعا استفاد منها (57017) مواطنا بشكل مباشر، حيث شكلت النساء ما نسبته 44% و (34245) مواطنا بشكل غير مباشر شكلت النساء ما نسبته 51% كما وفرت (29414) يوم عمل لصالح (1198) عامل.

مواقع عمل الإغاثة الزراعية في عام 2018:

المحافظة	أسماء القرى/مواقع العمل	عدد القرى
القدس	رفات، بيرنبالا، الجديرة، الجيب، بدو، بيت اجزا، بيت دقو، بيت عنان، قطنة، بيت سوريك، بيت اكسا، ابو ديس، عناتا، جبع، الرام، مخماس، قلنديا	17
رام الله	المغير، سنجل، دير ابو مشعل، ترمسعيا، بيتلو، بيت لقيا، ابو فلاح، شقبا	8
بيت لحم	عرب الرواعين، بيت فجار، خلة الحداد، الخضر، نحالين، الولجة	6
الخليل	اذنا، الياسرية،بيت عمره، الرماضين، دورا، الظاهرية، المجد، حلحول، شيوخ العروب، صوريف، بيت امر، سكا، دورا، خاراس، بني نعيم، يطا، الريحية، السموع، الكوم،المورق،دير سامت،بيت عوا،سكا، طاووس المجد، دير العسل التحتا، دير العسل الفوقا، بيت الروش التحتا، بيت الروش الفوقا، بيت مرسم، البرج، الرماضين، بنت عمرة.	33
اريحا	العوجا، الجفتلك، الخان الاحمر	3
نابلس	برقة، بيتا، النصارية، سالم، كفر قليل،دير شرف، عصيرة الشمالية، عورتا، جوريش، الناقورة، بيت دجن، تلفيت، بيت حسن، عراق بورين، قصرة، عين شبلي، العقربانية، فروش بيت دجن	19

سلفيت	دير بلوط، الزاوية، ياسوف، دير استيا، بروقين، فرخة، مسحة	7
طوباس	عاطوف، الساكوت، طمون، تياسير، العقبة، بردلا، المالح	7
جنين	عانين، رابا، الجديده، فحمه، سيريس، زبوبا، المغير، عاطوف، الزبابدة، ميثلون، فقوعة	12
طولكرم	نزلة عيسى، النزلة الغربية، كور، ذنابه ، سفارين، عقابا، عنبتا، الجاروشية، عتيل، كفر اللبد، دير الغصون، علار	13
قلقيلية	عزون عتمة، النبي الياس، حبلة، كفر ثلث، اماتين، صير، حيوس، فلامية، المدور، عسلة	11
شمال غزة	بيت لاهيا، بيت حانون، القرية البدوية، الشوكة، مواصي رفح	5
غزة	الشجاعية، الشيخ عجلين، المغراقة، الزيتون، جحر الديك، حي النصر	6
وسط غزة	دير البلح، النصيرات، وادي السلقا، البريج، المصدر، الزوايدة.	6
خان يونس	الزنة، خزاعة، القرارة، عبسان الكبيرة،عبسان الصغيرة ، بنى سهيلا، المواصي، الفخاري، قاع القرين	9

الفصل الخامس

شركات وتحالفات وتعاونيات

شركة ريف لخدمات التمويل الصغير

شركة ريف لخدمات التمويل الصغير هي شركة فلسطينية مساهمة خاصة غير ربحية تأسست بمبادرة من الاغاثة الزراعية في العام 2007 وسجلت بتاريخ 2/7/2007 لدى وزارة الاقتصاد الوطني تحت رقم (563143734)، وبدأ العمل الفعلي بمنح القروض الزراعية في بدايات العام 2008. ويبلغ اجمالي قيمة أسهم الشركة حاليا 1,700,000 سهم. وتتوزع هذه الاسهم على المؤسسات والتعاونيات والافراد المساهمين، وتعتبر الاغاثة الزراعية من أبرز المساهمين في الشركة، حيث تساهم بنسبة 92% من اجمالي الاسهم.
ويتركز عمل الشركة في الريف الفلسطيني، حيث تقوم بتقديم الخدمات المالية المتنوعة والمتخصصة والمستدامة للمشاريع الصغيرة وللفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من المزارعين والمزارعات من الشباب، وتعتمد الشركة برامج الإقراض العيني والنقدي في عملها التمويلي.

وتتمثل رؤية الشركة ورسالتها في قيام بنك تنموي/تعاوني ريفي في فلسطين، وتقديم خدمات مالية تنموية متنوعة، عادلة ومستدامة، وعالية الجودة وفي متناول جميع الفقراء ومحدودي الدخل من الريفيين بالشراكة مع الجمعيات التعاونية والأفراد في المناطق الريفية الفلسطينية وبالاعتماد على فريق عمل كفوء. اما الهدف العام للشركة فيتمثل في تحقيق التنمية المستدامة والعادلة في الريف الفلسطيني ودعم وتقوية مرتكزات اقتصاد الصمود، والحفاظ في هذا الإطار على العمل الزراعي وتطويره وتعظيم دوره في الامن الغذائي والسيادة الغذائية.

لقد واصلت شركة ريف في 2018 عملها وبثبات في تعزيز مسيرتها ودورها وتصليب بنائها الداخلي وتطوير مؤشراتها التمويلية/التنموية، وتركيز استهدافها التمويلي/الاقراضي لتطوير واقامة المشاريع الانتاجية والتشغيلية والمدرة للدخل وخصوصا المشاريع الزراعية وذلك انطلاقا من احساسها العالي والعميق بمسؤولياتها الوطنية والتنموية وانسجاما مع رسالتها وتوجهاتها وسياساتها القائمة على المساهمة الفاعلة في تعزيز وتقوية عوامل البقاء والصمود لشعبنا الفلسطيني. ومن أبرز مؤشرات اداء وعمل الشركة في هذا الإطار: -

1. قامت الشركة منذ بداية عملها في 1/1/2008 وحتى نهاية 2018 بمنح قرابة 59 مليون دولار، استفاد منها أكثر من 10,300 مقترض من الريفيين، 80% منها تم منحه لإقامة وتطوير مشاريع تنموية (زراعية وانتاجية ومدرة للدخل وتشغيلية)، وقد احتلت المشاريع الزراعية لوحدها 55% من اجمالي قيمة القروض الممنوحة، كما ووصلت محفظة الشركة في نهاية 2018 الى قرابة 16 مليون دولار.
2. تواصل الارتفاع في نسبة عدد القروض النسوية النشطة من ١٩٪ من اجمالي عدد القروض النشطة في نهاية 2016 الى 22% في نهاية 2017 وصولا الى 26% في نهاية 2018.
3. منحت شركة ريف منذ بداية عمل برنامج القروض الطلابية في 2012 قرابة 1100 قرض طلابي لطلاب الجامعات المحلية (بشروط ومعايير ميسرة)، حيث استفاد من هذه القروض حوالي 650 طالب جامعي.
4. تدرب في فروع ومكاتب الشركة في الضفة والقطاع خلال 2018 أكثر من 15 من الشباب الخريجين وطلبة الجامعات الفلسطينية. كما تم تقديم استشارات ومساعدة اكاديمية/بحثية لعدد من طلاب الدراسات العليا.

5. اصدرت الشركة خلال 2018 أربع دراسات محدثة حول أثر تمويلات الشركة على التنمية الريفية/الزراعية المستدامة، وأثر هذه التمويلات على تعزيز دور ومكانة المرأة الريفية على الصعيد الانتاجي والاجتماعي بالإضافة الى تحديث دراسة الاثر التنموي العام لتمويلات الشركة على الابعاد المختلفة لحياة الريفيين وتحديث دراسة احتياجاتهم التمويلية، كما تم اصدار تقريرين لنتائج استطلاع الرأي حول واقع الرضا الوظيفي والاولويات التمويلية للريفيين، بالإضافة الى اصدار تقارير حول واقع الاداء الاجتماعي وواقع الشمول المالي.

- **نُبذة عن الريف:**

شركة الريف للإستثمار والتسويق الزراعي (الريف للتجارة العادلة) هي شركة مساهمة خصوصية محدودة، مملوكة من جمعية التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية الفلسطينية) وجمعية المهندسين الزراعيين العرب، تأسست في عام 1993م في محاولة لتوفير خدمات الترويج والتسويق والتعبئة والتغليف للمنتجات الزراعية الفلسطينية وتطوير جودتها، حيث تصدر الشركة منتجاتها إلى العديد من الشركاء في أوروبا وأمريكا وكندا واليابان ونيوزيلندا والإمارات العربية المتحدة، هذا بالإضافة إلى السوق المحلي الفلسطينية.

تطبق الريف للتجارة العادلة مبدأ التجارة العادلة بالتعاون مع الإغاثة الزراعية الفلسطينية ومنظمة التجارة العادلة الدولية (WFTO)، ووفقاً لذلك، فإن مبدأ التجارة العادلة يهدف إلى تنظيم جهود التعاونيات الزراعية والمزارعين والمزارعات لتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي من خلال تطوير قدراتهم على الإنتاج وتحسين نوعية منتجاتهم، والهدف العام هو الحصول على أسعار عادلة لمنتجات المزارعين والمزارعات تضمن لهم حياة كريمة وعادلة.
حيث أن غالبية هذه التعاونيات لديها أعضاء من الرجال والنساء ويعمل عادة الرجال الذين تشكل نسبتهم 80-85% بالأعمال الزراعية بينما تعمل النساء في التصنيع الغذائي.

- **شهادات الريف للتجارة العادلة:**

- شهادة ISO 22000 لزيت الزيتون.
- شهادة WFTO (المنظمة العالمية للتجارة العادلة).
- شهادة PSI (المواصفات والمقاييس الفلسطينية).
- شهادة الإنتاج العضوي للاتحاد الأوروبي.
- شهادة NOP(الإنتاج العضوي لأمريكا الشمالية).

- **العودة للسوق البريطاني:**

منذ عام 2015 بدأت الريف بتنفيذ حملة للعودة إلى السوق البريطاني وذلك بالتعاون مع مؤسسة Chris-tian Aid UK حيث قامت الريف في عام 2016 بالمشاركة في معرض منتجات غذائية في لندن من أجل إيجاد مستوردين في ذلك السوق، الذي يعتبر أحد أهم أسواق التجارة العادلة في أوروبا، وقد تم تنفيذ دراسة سوق للتعرف أكثر على أنماط الاستهلاك في السوق، وفي عام 2018 نجحت الريف بتصدير شحنة من زيت الزيتون والمفتول والتمور واللوز إلى بريطانيا تحت علامة تجارية جديدة تم تطويرها تحمل اسم Piece of Palestine، وكذلك شاركت الريف بمعرض اخر ولقاءات أعمال في عام 2018 من أجل ترويج المنتج.

مبيعات الشركة لعام 2018 حسب الصنف حيث يأتي الزيت في المقدمة بنسبة 59% من مبيعات الشركة ثم التمر بنسبة 19%

- **المشاركة بالمعارض المحلية:**

الرقم	الاسم	التاريخ	المدينة
1	معرض المنتجات الريفية الفلسطينية (ريفي فلسطيني)	13-3-2018	رام الله والبيرة
2	معرض اليوم التسويقي الاول للعنب ومشتقاته والجوافة والافوجادو والتمور	30-9-2018	قلقيلية
3	معرض غذاؤنا	21-11-2018	جنين
4	المؤتمر التعاوني الأول	3-12-2018	بيت لحم

- **الزراعة العضوية:**

الريف للتجارة العادلة والشركة الفلسطينية للزراعة العضوية «كواب» وبالتعاون مع الإغاثة الزراعية الفلسطينية والمزارع النشيط والريادي السيد أمجد بركات من قرية الجفتلك ينجحون في الوصول للمرحلة النهائية لترخيص اول مزرعة تمور مجول عضوية في فلسطين، بالإضافة إلى ذلك، قامت الريف بدعم مزارعي القمح في جنين لإنتاج القمح العضوي وذلك لاستخدامه في إنتاج المفتول من خلال الجمعية النسوية في أريحا. ويتوقع أن يحصل المزارعون على شهادة الإنتاج العضوي عام 2019 أو2020 وذلك حسب قرار الشركة الفلسطينية للزراعة العضوية، وسوف تكون هذه الخطة مهمة في فتح افاق تسويقية للمفتول وزيادة مبيعاته حيث أن العديد من مؤسسات التجارة العادلة الأوروبية ترغب بتسويق المفتول العضوي.

الفصل السادس

نماذج مميزة لعام 2018

البرنامج الريادي الأول ووجهة المهندسين الزراعيين الأولى

«برنامج تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج»

تبنت جمعية التنمية الزراعية «الإغاثة الزراعية» برنامج تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج من الجامعات المحلية والأجنبية منذ مطلع التسعينات، وذلك بهدف تنمية معارفهم ومهاراتهم المختلفة وتعزيز القدرات لديهم على اكتساب الخبرات المختلفة، من خلال البرامج والتمارين العديدة والمتنوعة والمكثفة التي يحتويها برنامج التدريب والذي صمم خصيصاً من قبل مجموعة من الخبراء والمهنيين المتخصصين، ليتلاءم وحاجات التدريب من جهة ويراعي حاجات المهندسين الزراعيين من عملية التدريب من جهة أخرى وبالتالي تلبية حاجات ومتطلبات سوق العمل المحلي من الكوادر والمصادر البشرية المدربة والمؤهلة.

تنفذ جمعية التنمية الزراعية «الاغاثة الزراعية» البرنامج التدريبي من خلال مراكزها التدريبية المؤهلة والمجهزة لتوفير بيئة تدريبية متكاملة ومناسبة لجميع المناحي التدريبية العملية والنظرية، بالإضافة الى توفير البيئة الحياتية والاجتماعية اليومية المناسبة من خلال توفير السكنات ومرافقها المؤهلة والمجهزة، حيث يوجد ثلاثة مراكز لتدريب المهندسين الزراعيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وهي: مركز الشهيدة رجاء ابو عماشة في اريحا، مركز الشهيد نعيم خضر في الزبابدة ومركز التدريب في قطاع غزة.

إضاءات على برنامج تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج:

- بدأت فكرة البرنامج وانطلاقه عام 1992 كأول برنامج تدريبي متخصص للمهندسين الزراعيين على مستوى الوطن في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث يعتبر البرنامج الأول والوحيد المتخصص في تدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج وتنمية قدراتهم ومهارتهم الفنية والعملية والشخصية وتأهيلهم لسوق العمل والذي تميزت به الاغاثة الزراعية على مستوى الوطن.
- تخرج من البرنامج منذ انطلاقته حتى الان أكثر من 1250 مهندس ومهندسة من تخصصات مختلفة من العلوم الزراعية (إنتاج نباتي، إنتاج حيواني، الطب البيطري، التصنيع الغذائي) في الضفة الغربية وقطاع غزة، بواقع 56 دورة تدريبية، تراوحت المدة الزمنية للدورة التدريبية الواحدة ما بين 5-9 شهور من التدريبات الفنية المتخصصة العملية والنظرية، وبناء وتطوير القدرات والمهارات الشخصية والادارية للمهندسين
- تميز البرنامج بإضافة نوعية على خريجيه في اولوية التوظيف والحصول على فرص العمل لدى مؤسسات وشركات وقطاعات العمل المختلفة محليا ودولياً، اومن خلال انشاء مشاريع انتاجية خاصة قام بها الخريجون
- تقلد عدد كبير من خريجي البرنامج وظائف ومناصب ادارية وفنية عليا لدى الوزارات الفلسطينية والمؤسسات المحلية والدولية، وشركات القطاع الخاص محليا ودوليا

- تميز البرنامج بتوفير فرصة للمتدربين للاطلاع على تجارب الدول المجاورة في التقنيات والانظمة الزراعية الحديثة والمراكز البحثية من خلال الزيارة التعلمية الخارجية للمتدربين لإحدى الدول المجاورة في الاردن وسوريا
- تميز البرنامج بترك اثار ايجابية على العلاقات الشخصية والاجتماعية بين الخريجين، بالإضافة الى الصدى والنجاح الكبير لدى الجهات المانحة المختلفة على مدار سنوات تنفيذه منذ أكثر من 27 عام.

خلال العام 2017 - 2018:

- تخرج من البرنامج التدريبي في دورتيه الثانية والثلاثون في الضفة الغربية والثالثة والعشرون في قطاع غزة 35 مهندس ومهندسة من المهندسين الزراعيين حديثي التخرج، منهم 12 مهندسة و23 مهندس من تخصصات مختلفة من الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والتصنيع الغذائي والبيئة والزراعة المستدامة وهم خريجي الجامعات الفلسطينية والمختلفة ومن جميع محافظات الوطن، حيث امتدت فترة التدريب لمدة 16 شهراً في الضفة وغزة وشملت التدريبات الجوانب العملية والنظرية وبناء القدرات الفنية والإدارية والشخصية التي تأهلهم للالتحاق بسوق العمل والذهاب لأنشاء مشاريعهم الريادية المختلفة، من خلال توفير المدربين والخبراء الفنيين والتدريبات المكثفة على المشاريع التنموية التي تنفذها الإغاثة الزراعية.
- 15 مهندس ومهندسة من المتدربين التحقوا ببرنامج تدريبي خارجي في الأردن للاطلاع على تقنيات وأنظمة زراعية حديثة ومتقدمة
- 19 مهندس ومهندسة من الخريجين التحقوا بسوق العمل في مجالات مختلفة لدى الشركات الزراعية الخاصة والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمحلية والدولية ومنظمات المجتمع المحلي
- 6 من الخريجين التحقوا ببرامج تدريبي دولية في الهند بالتعاون مع برنامج التعاون الفني والاقتصادي الهندي (ITEC) وفي الصين بالتعاون مع جمعية الصداقة الصينية الفلسطينية

تخريج الدورة التدريبية الحادية والثلاثون من برنامج التدريب في الضفة الغربية – 2017
تخريج الدورة التدريبية الثانية والعشرون من برنامج التدريب في قطاع غزة – 2017

لجان الحماية المجتمعية

دأبت الاغاثة الزراعية منذ انطلاقها من رحم الحركة التطوعية في أواخر السبعينات الى ضمان وتعظيم المشاركة المجتمعية، ولتحقيق ذلك عملت على تشكيل اللجان المحلية وتنظيم الفئات المستهدفة في أطر مطلبية تتوافق مع حاجات وحقوق الفلسطينيين لأكثر المناطق تهميشا. ونظرا لتعاظم معاناة المناطق الريفية واجراءات الاحتلال ومستوطنيه من ناحية ولتفاقم اثار التغيير المناخي والكوارث الطبيعية وأثاره السلبية على سبل حياتهم، طورت الاغاثة مفهوما استراتيجيا وطرقا للعمل لضمان أوسع مشاركة لإدارة الطوارئ من خلال لجان الحماية المجتمعية كطريق لضمان أوسع مشاركة والوصول الى الحقوق وأداة للضغط والمناصرة على صناع القرار.

كجزء من الهدف المأمول وهذه الغاية (بدمج الحماية في جاهزية مواجهة أخطار الكوارث على مستوى المجتمع المحلي وبالمشاركة المجتمعية ورفع قيمة العمل التطوعي) قامت الإغاثة الزراعية بتشكيل مجموعات حماية في المناطق التي تستهدفها في مشاريعها حيث تساعد هذه المجموعات في تعزيز جاهزية المجتمع وقدرتها على إدارة المواقف والأزمات وحالات الطوارئ والتخفيف من آثارها خاصة في حال حدوث كوارث حيث تعمل لجنة الحماية على توحيد جهود المتطوعين ممن يتمتعون بحس المسؤولية الاجتماعية والمدنية وإعدادهم ليكونوا مؤهلين لإدارة حالات الطوارئ والتعامل معها على المستوى المحلي بالإضافة إلى توفير الدعم والمساندة للمؤسسات والهيئات المعنية.

استكمالا وتماهيا للجهد الوطني والذي توج بتشكيل لجنة عليا لإدارة الطوارئ على المستوى الرسمي عملت الاغاثة على تشكيل اللجان في المناطق الأكثر حساسية في كل من الضفة الغربية وغزة حيث قامت الإغاثة الزراعية بتشكيل 40 لجنة حماية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تضم 400 عضو (200 ذكور، 200 إناث)، قامت الإغاثة ببناء قدراتهم على منهجية DRR وPVCA وعلى إدارة وتصميم حملات الضغط والمناصرة، ودورات أخرى تفيد في مواجهة المخاطر والاستعداد للطوارئ (دورة في الدفاع المدني، الإسعاف الأولي، حقوق الإنسان، توثيق الانتهاكات الاسرائيلية) بالإضافة إلى تزويدهم بمعدات وأدوات لمواجهة الكوارث (أدوات للدفاع المدني والإسعاف الأولي، كاميرات تصوير لتوثيق الانتهاكات بالإضافة إلى تنفيذ مشروع من أولويات المجتمع كمبادرة مجتمعية).

على مستوى المؤسسة: قامت المؤسسة بتأهيل طاقم من المختصين من كادرها، الذي تلقى التدريبات والمعارف الكافية حول منهجية الحد من مخاطر الكوارث، وذلك للقيام بدورهم في تشكيل اللجان وكذلك
إنشاء دليل لتطبيق أداة PVCA وتعميم الدليل وتدريب طاقم الإغاثة الزراعية ولجان الحماية على تطبيق الأداة، وإنشاء دليل لتشكيل لجان الحماية وشرح أهدافها، أدوارها، آلية تشكيلها، مهامها، القيم الناظمة لعملها وآليات المراقبة والمتابعة والتقييم.

المؤسسات الاجتماعية

في اطار برامج جمعية التنمية الزراعية المتنوعة، وخاصة في برامج دعم الشباب وخلق فرص عمل ، استطاعت الاغاثة الزراعية وبالشراكة مع مؤسسة اوكسفام من تبني بلورة فكرة المؤسسات الاجتماعية في فلسطين، لنشرها على نطاق واسع، والترويج لها كونها محركا رئيسيا لخلق فرص عمل والحد من نسب البطالة، استنادا على الاثر التي تتركه هذه المؤسسات على المجتمع حيث ان نظام الاقتصاد الاجتماعي في أوروبا متشكل من 2 مليون مؤسسة اي ما نسبته 10% من مجمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي التي توظف أكثر من 14.5 مليون شخص، أي ما يعادل حوالي 6.5% من سكان الاتحاد الأوروبي.

لا يزال وضع المؤسسات الاجتماعية في منطقة حوض البحر المتوسط قيد التقدم، حيث يرتكز التصور الشائع (على المستوى المؤسسي بشكل أساسي) للمؤسسات الاجتماعية على المفهوم القديم للاقتصاد الاجتماعي والذي يشير بشكل أساسي التعاونيات.

على الرغم من قلة الوعي حول مفهوم المؤسسة الاجتماعية، وغياب أي إطار قانوني ناظم لها، الا أن هناك اتجاهًا متزايدًا من المنظمات (الدولية والمحلية) لدعم الابتكار الاجتماعي كوسيلة للجمع بين التأثير الاجتماعي والاستدامة المالية.

ولتجنب الفهم الخاطئ لماهية المؤسسة الاجتماعية فمن الضروري تحديد مجموعة من المؤشرات لأصحاب المصلحة ليتعرفوا عليها عند التعامل مع المفهوم والذي من شأنه أن يخلق قاعدة لسياسة وطنية سياق قانوني محفز لها.
وتستند هذه الدلالات على التعريفات النظرية المختلفة اضافة الى بعض الحقائق الموجودة على ارض الواقع، ومنها:

1. مفهوم جديد لممارسة قديمة: كانت مبادرات الريادة الاجتماعية موجودة دائمًا في الممارسات والانشطة اليومية حتى قبل نشر مفهوم ريادة الأعمال الاجتماعية لأنها نشأت من ثقافة التضامن، وخاصة في المناطق الريفية.
2. مجموعة متنوعة من الأطر القانونية: المؤسسات الاجتماعية هي في بعض الأحيان مبادرات غير رسمية، وعندما يتم تسجيلها، فإنها تضع نفسها تحت مجموعة متنوعة من الأشكال القانونية منها شركات غير ربحية، جمعيات تعاونية وجمعيات خيرية لجان زكاة ... وغيرها.
3. تعريف الابتكار الاجتماعي حسب السياق: تختلف المشكلات الاجتماعية بين البلدان وبين المدن والقرى الحضرية والريفية. هذا هو السبب وراء الحاجة إلى تعريفات أكثر ملائمة لسياق الابتكار الاجتماعي ونماذج الأعمال الاجتماعية للتعامل مع التحديات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحلية المحيطة.
4. التناقض الدولي في التعاريف والنهج: على الرغم من أن الوعي العام بمفهوم الريادة الاجتماعية لا يزال منخفضاً للغاية، فإن شرائح المجتمع التي كانت الأكثر تعرضاً لها هي في الأساس شباب من الطبقة الوسطى، إما من خلال تعريضهم لمناقشات او سياق دولي. أو من خلال مبادرات الجهات الفاعلة الأوروبية والدولية في المنطقة المحيطة.

الفصل السابع

قصص نجاح

قصة نجاح

بركة تجميع وترشيح الأمطار في «أم النصر». حياة أخرى

«كانت ليلة لم يتوقف فيها المطر أبداً، كل طواقم البلدية استنفرت على مدار 24 ساعة، الشاحنات، الموظفين والجميع في مركز القرية ننقذ الغرقى، نسهل حركة السير، ننقل الأسر المتضررة إلى المدرسة ونغلق مداخل البيوت التي غزتها المياه بسواتر رملية».

كل هذا والسماء لا تهدأ مطلقًا وفي لحظة قاتلة طَفَحتْ المياه من مضخة الصرف الصحي وبدأت تتوجه نحو طبلون الكهرباء فكادت أن تحرق القرية بما فيها لولا أن تنزلت رحمة الله وأوقفت المطر»، ذلك أقل ما وصفه أيمن أبو قليق الموظف في قسم المياه والصرف الصحي ببلدية أم النصر، عن إحدى أخطر الليالي الشتوية التي مرت عليهم.

- **أصل المشكلة**

على مدار ثلاثة عشر عاماً ومنذ تأسيسها عام 2005 تُعاني قرية أم نصر، شمال قطاع غزة، من الغرق كل شتاء سكناً وبيوتاً وشوارعا، حيث تتجمع المياه في بؤرة القرية نتيجة وجود مضخة صرف صحي واحدة ومصفاتين فقط لا يتمكنوا من سحب الكميات الهائلة من مياه الأمطار؛ ما يُعطل حركة السيّر لأيامٍ عديدة، ويتسبب بأزمة للسكان الذين يصل تعدادهم نحوِ 6 آلاف نسمة.

وفي ظل استعراضنا للمشكلة التقينا المواطن موسى المدني، فقال: «في المنخفضات الجويّة كنا نهاجر للمدرسة بعد أن يغرق البيت وتدخل الماء فيصل ارتفاعها إلى ما يُقارب متر، ويتعطل الأثاث ولا نستطيع الحركة داخل البيت أبداً، وفي بعض الأحيان تُغلق لنا البلدية المدخل بالرمل لتمنع تسرب السيول قليلاً».

أما الطفل رامي أبو دحيل (12 عام)، تحدث عن معاناة بدأت معه منذ دخوله الصف الأول بالمدرسة وحتى السادس، قائلاً: «في أيام المطر نحاصر داخل بيوتنا، نتغيب عن المدرسة ولا نستطيع الخروج من المنزل لقضاء حوائجنا أبدًا، وإذا كانت فترة امتحانات نضطر الخروج ولكن نذهب من شوارع التفافية ومع ذلك نعوم في المياه التي أمام بوابة المدرسة فندخل وملابسنا مبللة».

لم يكن ذلك حال رامي وحده، بل توسع ليكون حال أكثر من 600 طالب في مدرسة حمزة بن عبد المطلب إضافة للكادر التدريسي أيضًا، تقول منى سعد الدين مديرة المدرسة: «هذه مشكلة كل عام، يأتي الطلاب مبللين، المياه وصلت إلى ملابسهم الداخليه، يقف الطفل أمامي كقطعة باردة يرجف، ونحن لا يوجد لدينا مدفأة ولا ملابس بديلة فنضطر الاتصال في ولي الأمر فورًا ليستلم طفله».

ذلك كان حال الطلاب الذين يحضرون للمدرسة في وضع قارس البرودة وشديد المطر، أما نحو ثلثي الطلاب فقد كانوا يتغيبون، وفق سعد الدين، التي أكدت على أن الحاضرين منهم كانوا يضطروا للغياب عدّة أيام وفي بعض الأحوال أسبوع كامل بعد أن يكونوا تعرضوا لنزلات برد، وافترشوا الأسرّة مرضاً.
أيضاً الحال ذاته مع الطاقم التدريسي الذي يحضر أغلبه من خارج القرية، فترفض المركبات الدخول بهم إلى مدخل المدرسة الذي تبرُك فيه المياه، فيدخلوا مرغمين مبللين دائماً، ونتيجة ذلك كانت تضطر المدرسة إلى تأجيل الدروس والامتحانات، والعمل على جدول دراسي طوارىء طوال فترات تقلّبات الجو في ظلّ المنخفضات الجويّة.

- **سرّ التغير**

أما هذا العام فقد اختلف الوضع على القرية تماماً، تتجول فيها تحت مياه الأمطار، فلا تبلل المياه أكثر من حذائك، وذلك بعد أن قامت جمعيّة التنمية الزراعية (الإغاثة الزراعية)، بإنشاء بركة تجميع وترشيح واسترجاع مياه الأمطار فيها، ضمن مشروع «تعزيز صمود مواطني غزة ضدّ أزمة المياه»، الذي تنفذه بالشراكة مع مؤسسة (DKH/ Diakonie Katasterophenhilfe) الألمانية، بتمويل من مؤسسة (Bread for the World/ BMZ).

وفي التفاصيل، قال مدير المشروع عائد عابد: «إن مدّة انشاء البركة وتنفيذها استمرت لأربعة شهور، جرى فيها اختيار أفضل العينات والتعامل مع شركة مُنفذة ممتازة؛ بغرض أن يستفيد من هذه البركة كافة سكان القرية وقد تم انشاؤها للتخفيف من أزمة ومعاناة الأهالي في كل شتاء يمر عليهم من حالة الغرق والإرباك والإغلاق التي كانوا يعايشونها».

أما بلدية أم النصر التي شاركت الإغاثة الزراعية سير تنفيذ البركة وإنشائها، وتابعت عن كثب اختيار العينات، قال مهندس المشاريع فيها، أحمد فياض: «كنا نختار العيّنات وفق المواصفات، من المواسير والمناهل، وكافة ما يلزم، ونعمل لها فحص دوري، أما الآن نتابع سير عملها بعد أن تجف مياه المطر نقوم بحرث الأرضية لتفكيك التربة وإزالة الشوائب التي تغلق المسامات، بالإضافة لمتابعتنا المستمرة لعبارات الأمطار وتنظيفها».

قصة نجاح

- اسم المستفيدة: نواهي احمد ابو عيد
- المنطقة: بدو-القدس
- اسم المشروع الخاص بالمستفيد: تربية نحل
- الداعم: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
- وفر المشروع فرصتي عمل بشكل مباشر
- كانت القدرة الإنتاجية للمشروع في بدايته 200 كغم من العسل و تم تسويقه كاملا

سيدة متزوجة من رجل كان له (3 اولاد وبنت) من زوجته المتوفاة، تكفلت برعايتهم واحتضانهم بالإضافة إلى اولادها الجدد(ولدين)، واكملت دراستها وترفض ان تبقى بلا عمل، فالمعيشة تحتاج لنفقات ومصاريف عالية، خصوصا وإحدى البنات تستعد لدخول الجامعة، هذا عدا ان الزوج يعمل بنظام (المياومة).

في السابق اشترى الزوج خليتي نحل وبدأ العمل بهما من اجل عمل دخل للأسرة ولم تكن نواهي تمتلك أي خبرة في مجال تربية النحل ولكنها كانت تمد يد المساعدة، وعند سماعها بإعلان مشروع دعم صمود الشباب المقدسي، أسرعت بتقديم طلبه للحصول على هذه المنحة.

تميزت نواهي منذ اللحظات الاولى في المقابلة، حيث قدمت نفسها وعبرت عن رغبتها وقوة ارادتها واهمية حصولها على هذه المنحة، لأنها من وجهة نظرها بوابة للتطور والاستقلالية وبناء العائلة.
تميزت في التدريب في بحثها عن المعلومة واصرارها على تحقيق التميز بين اقرانها، وسعت جاهدة لتقديم دراسة جدوى وخطة عمل حظيت باهتمام الجميع، يقول زوج نواهي: قبل التدريب كنت اعتقد انني اعرف معلومات حول تربية النحل أكثر مما قد تعرفه نواهي من خلال التدريب، ولكن كانت المفاجأة عندما أدركت انها قد تفوقت علي في جميع الجوانب بما يتعلق بمشروع النحل.

لم تكتف نواهي عند هذا الحد، فقد بدأت بالاستعداد للحصول على المنحة والتحضير لاستقبال الادوات ومواد المشروع التي ستوفرها المنحة، فعملت مع العائلة (الزوج والابناء) في تحضير المكان وتوفير كل ما يلزم، فكانت عائلة مميزة في التحضيرات والاستعدادات، تقول نواهي عند البدء بالاستعداد أدركت ان لدي من القوة والسعادة ما يدفعني لاعتقد ان مشوار الميل قد بدأ وان هناك مستقبلا واعدا لهذا العمل، الذي اتشاركه مع العائلة ولكن ببصمة كبيرة وواضحة مني.

استطاعت نواهي ان تبني علاقة جيدة مع الموردين، بحيث انها حصلت منهم جميعا على معلومات تفصيلية حول جميع الادوات والمواد التي استلمتها من المشروع، لم تكتف باستلامها كعدد وكمية، بل سعت لمعرفة ادق التفاصيل حول هذه الادوات والمواد وكيفية استخدامها الامثل، وهذا انعكس ايجابا على عملها في مشروعها تربية النحل، كان منحلا مميزا منذ البداية في الرعاية والاهتمام وعمل كل الاجراءات اللازمة لتحقيق هدفها وهدف العائلة (منحلا مميزا في انتاجه) وكان لها ما ارادت، ففي القطفة الاولى لمنتوج العسل كان محصولها (170 كغم من العسل) وذلك فقط بعد ثلاثة شهور من استلام المشروع، ورغم ان تقديرات الموسم لهذا العام كانت ضعيفة بسبب ارتفاع درجات الحرارة وتضرر الازهار والمراعي.

اليوم تستعد نواهي للتحضير لعمل حصاد القطفة الثانية من محصول العسل، وايضا تستعد لعمل قسمة للخلايا بحيث تزيد عدد خلايا المنحل، وتستعد لإدخال ابنتها من زوجها للجامعة، وتقول زال القلق والتوتر بخصوص الاقساط الجامعية وتأثيرها على مصاريف العائلة، بإمكاني ان اساعد ليس فقط في مصاريف المنزل والاسرة، بل أستطيع ان اوفر واعمل ما يحلو لي انا سيدة نفسي وقادرة على العمل والانتاج.

التقرير المالي